

الأمم المتحدة



رسالة الأمين العام بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة

25 تشرين الثاني/نوفمبر 2008

في جميع أنحاء العالم، وفي بلدان غنية وفقيرة، تتعرض النساء للضرب والاتجار والاعتصاب والقتل. وهذه الانتهاكات لحقوق الإنسان لا تنال من الأفراد فحسب، بل إنها تقوض التنمية والسلام والأمن في مجتمعات برمتها.

والنساء في كل مكان عرضة للخطر، لكن من يعيشن منهن في مجتمعات بها نزاعات مسلحة يواجهن خطرا أكبر. وقد تطور العنف الجنسي في نمطه مع تعقد النزاعات. فالنساء لم يعدن عرضة للخطر خلال فترات القتال الفعلي فحسب، بل يمكن بنفس القدر أن يتعرضن لاعتداء أثناء فترات الهدوء على أيدي جيوش أو مليشيات أو متمردين أو عصابات إجرامية أو حتى على أيدي أفراد في الشرطة.

ولا نعلم العدد الحقيقي للضحايا، لكننا نعلم أن عدد الجرائم المرتكبة يزيد بكثير عما يُبلغ عنه، وقلة قليلة هي التي يكون مآل مرتكبيها الاعتقال. وما زال الاعتصاب في عدد كبير للغاية من الأماكن ينطوي على وصمة العار التي تضطر النساء إلى تجنب اللجوء إلى المحاكم الموجودة لحمايتهن. وفي بعض البلدان، تعامل النساء بقسوة ووحشية مرتين: الأولى أثناء ارتكاب الجريمة نفسها والثانية في نظام العدالة حيث قد يواجهن تهما ملفقة بـ"الزنا" وإمكانية إنزال العقاب بهن لاحقا.

وحتى عندما تحدد هوية مرتكبي الجرائم، كثيرا ما يفلتون من العقاب، وبخاصة إذا كانوا يعملون في صفوف الشرطة أو الجيش. وأحيانا، تكون هذه الجرائم فظيعة للغاية. ففي مقاطعة كيفو الشمالية المضطربة التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي يبلغ فيها شهريا عن نحو 350 حالة اغتصاب، تتعرض النساء الضحايا لتشويه أعضائهن التناسلية أحيانا أيضا.

والأدهى سن العديد من الضحايا. ففي بعض مناطق هايتي التي تعاني من أعمال العنف، تعرض نصف الشابات من النساء للاغتصاب أو الاعتداء الجنسي. وثالث القلة من

النساء الشجاعات الضحايا اللائي يلجأن إلى العدالة تقل أعمارهن عن الثالثة عشرة. وخلال شهر سابق اتسم بالعنف الشديد هذه السنة في ليبيا، استهدفت غالبية عمليات الاغتصاب فتيات تقل أعمارهن عن الثانية عشرة، وبعضهن لم يبلغ بعد الخامسة من العمر.

وتأتي هذه الأمثلة من بلدان للأمم المتحدة فيها وجود لحفظ السلام. وبفضل القرار الرائد 1820 الذي اتخذته مجلس الأمن في حزيران/يونيه، بات يسلم الآن باعتماد العنف الجنسي تكتيكا حربيا باعتباره مسألة من مسائل السلام والأمن الدوليين. ووفقا للقرار، يجب الآن على بعثات حفظ السلام، وبخاصة تلك التي أسندت إليها ولاية حماية المدنيين، أن تدرج مسألة حماية النساء والأطفال من جميع أشكال العنف في تقاريرها عن حالات النزاع. كما طلب القرار 1820 تكثيف الجهود لتنفيذ السياسة الهامة التي تقضي بعدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال الجنسي من جانب موظفي الأمم المتحدة، وحث البلدان المساهمة بالقوات وبأفراد الشرطة على ضمان المساءلة التامة في حالات سوء السلوك.

ويندرج اتخاذ القرار 1820 في إطار اتجاه عالمي للتصدي لهذه الآفة. وما عقد منتدى فيينا لمكافحة الاتجار بالبشر في شباط/فبراير الماضي ومواصلة الجمعية العامة اضطلاعها بدور ريادي إلا دليلين إضافيين على الزخم الدولي.

وعلى الصعيد الوطني، يفى عدد متزايد من البلدان بالتزاماتها بحماية النساء من خلال سن تشريعات شاملة، وتحسين الخدمات المقدمة للضحايا، وتعزيز الشراكات وزيادة الجهود لإشراك الرجال والفتيان في معالجة هذه المشكلة.

وهذا التقدم جدير بالترحيب، لكن ما زالت هناك ثغرات. إذ نحتاج إلى القيام بالمزيد لإنفاذ القوانين والتصدي للإفلات من العقاب. ونحتاج إلى التصدي للمواقف وأنماط السلوك التي تتغاضى عن العنف المرتكب ضد المرأة أو تتسامح معه أو تغتفره أو تتجاهله. ونحتاج إلى زيادة تمويل الخدمات التي تقدم لضحايا العنف والناجيات منه.

وإني عاقد العزم على تعزيز هذه الجهود، من خلال قنوات منها حملتي العالمية المعنونة "فلنتحد لإنهاء العنف ضد المرأة" التي ترمي إلى إذكاء الوعي العام وزيادة الإرادة السياسية والموارد وإيجاد بيئة تساعد على الوفاء بما هو قائم من التزامات على مستوى السياسات.

وتقع على عاتقنا جميعا - رجالا ونساء، جنودا وحفظة سلام، مواطنين وقادة - مسؤولية المساعدة في إنهاء العنف ضد المرأة. ويجب على الدول أن تفي بالتزاماتها بمنع العنف، وإحالة الجناة إلى العدالة، وتوفير سبل الانتصاف للضحايا. ويجب علينا فرادى أن نجهر بالموضوع في أسرنا، وأماكن عملنا، ومجتمعاتنا، حتى نتوقف أعمال العنف ضد المرأة.